اوراق المعاملة للمجلس الموقر حتى اذا وافق على ذلك يحيله للحكومة لاجراء الايجاب».

عوده بك — ان اللجنة الادارية دققت كافة اوراق المستدعي فوجدت ان الموما اليه بعد انتهاء الحرب العامة حضر الى هذه البلاد واقام فيها اقامة عادية ، وتمتع بالجنسية الاردنية ، وقد سبق له من الخدمة في الحكومة التركية ما يخوله حق استيفاء راتب التقاعد .

وبما انه من مقتضيات معاهدة لوزان ان امثال المستدعي يستحقون تناول راتب التقاعد من حكومة البلاد الذين يقيمون في بلادها رأت اللجنة الادارية انه ليس من العدل ان يحرم المستدعي من هذا الحق المشروع ، ولذلك تطلب الى المجلس الموقر ان يوافقها على احالة قرارها هذا على الحكومة لاجراء ايجابه .

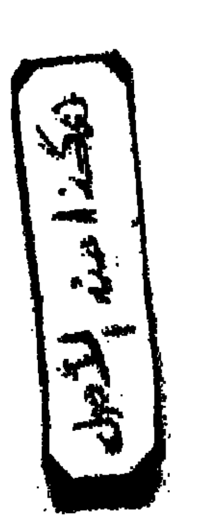
« فقرر المجلس احالته على الحكومة للنظر فيه بعين الاهتمام ».

توفيق بك — ارجو يافخامة الرئيس ان تأمروا باجتماع المجلس غداً لعقد جلسته الختامية حيث ان الدورة الحالية تنتهي في ١٥ —٣— ١٩٣٢

الرئيس — الاجتماع غداً الساعة العاشرة .

وانفضت الجلسة .

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي



ملحق

العدد ٨١ — السنة الثالثة

الجريدة الرسمية لامارة شرقي الاردن

عمان : الثلاثاء في ٢٩ ذى القعدة ١٣٥٠ و ٥ نيسان ١٩٣٢

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثالثة والعشرون (الختامية) للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٥—٣—١٩٣٢

الفهرس

الصحيفة

الجلسة الثالثة والعشرون

افتتحت الجلسة الثالثة والعشرون للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٨ ذي القعدة ١٣٥٠ و ١٥–٣–١٩٣٢ المصادف يوم الثلاثاء في الساعة العاشرة برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضورا كثرية قانونية، ولم يتغيب عن الحضور سوى حديثه باشا الخريشه، سعيد بك المفتي، شكري بك، ماجد باشا العدوان، رفيفان باشا المجالي ·

الرئيس – افتتح الجلسة، فليقرأ الضبط السابق ·

« قرئ » ·

الرئيس – عندنا اقتراح العضو متري باشا الزريقات بشأن تنزيل رسوم الجوازات، فليقرأ ·

﴿ اقتراح العضو متري باشا الزريقات ﴾

قرأت في العدد (٣٣٧) من الجريدة الرسمية النظام الصادر تعديلاً للمادة الرابعة من انظمة قانون جوازات السفر المنشور في العدد (٢٤٢) من الجريدة الرسمية · ولما كان هذا التعديل من شأنه زيادة الرسوم التي تتعارض مع ماتتوخاه للاردنيين من التخفيف في الرسوم والضرائب وبما ان حالة البلاد الاقتصادية في الحال الحاضر لاتتحمل زيادة الرسوم الموضوعة بموجب التعديل المار ذكره لذا اقترح ان يلغى هذا النظام المنشور في العدد (٣٣٧) من الجريدة الرسمية وابقاء رسوم الجوازات على ما كانت عليه في نص المادة الرابعة من الانظمة لقانون جوازات السفر المنشور في العدد (٢٤٢) من الجريدة الرسمية

واحيي صاحب السمو الامير المعظم وفخامتكم والاعضاء الكرام ·

١٤–٢–١٩٣٢ عضو المجلس التشريعي

متري الزريقات

توفيق بك – كان حضرة العضو المحترم قدم اقتراحاً لتنزيل رسوم الجنسية، وقد نظرت رئاسة الحكومة في اقتراحه ونزلت الرسوم المذكورة خمسين في المئة، غير انه كان لدى المجلس التنفيذي في ذلك الوقت اقتراح من المالية يتضمن تزييد رسوم الجوازات بالنسبة لقلة الموارد الناشئة من تخفيض كثير من الرسوم بموجب القوانين التي قبلها مجلسكم العالي، فبعد ان نزلت رسوم الجنسية ٥٠ في المئة كما ذكرت، وانقصت رسوم تسجيل الاراضى ٧٥، ٥٠، ٤٠ في المئة، وخفضت رسوم السيارات ٧٥ و ٧٣ في المئة لم يكن من المعقول ان لاتفكر الحكومة في تلافي عشر معشار هذه التخفيضات، ومن العادة ان يضاف في مثل هذه الحالات شيء طفيف الى الرسوم

الخاصة والكمالية التي لاتتناول المجموع من حيث التأثير، واذا نظرنا الى رسم الجواز الذي يعترض عليه حضرة العضو وهو ٧٥ قرشاً عن جواز يستعمل خمس سنوات بخلاف جوازات بعض البلاد الاخرى، ورأينا ان كل سنة من هذه السنوات يصيبها ١٥ قرشاً لعلمنا ان الرسم الحالي غير باهظ ·

ومع كل هذا فأن اصدار الانظمة الخاصة بجوازات السفر ورسومها من خصائص المجلس التنفيذي بتصديق صاحب السمو امير البلاد المعظم ولا يشمل هذه النظامات حكم النظام الداخلي الذي يجيز لأعضاء المجلس المحترمين اعطاء الاقتراحات بتعديل الاحكام القانونية، ولذلك ارجو اعطاء القرار بعدم اجابة الطلب الواقع ·

عوده بك – يمكنني ان ازيد ايضاحاً على ما جاء باقوال عطوفة السكرتير العام : ان جواز السفر يستعمل الى عشر سنوات وليس فقط الى خمس سنوات، فبالخمس الاولى يكتفي بالرسم، وبالخمسة الاخرى يدفع خمسة قروش عن كل سنة، فعلى هذه الصورة ان جواز السفر الذي يخدم صاحبه ١٠ سنوات ليس بكثير ان تستوفي الخزينة عنه ٧٥ و ٢٥ قرشاً، عبارة عن مابة قرش اي بمعدل عشرة قروش عن كل سنة، ولذلك لا ارى محلا للاعتراض على هذا الرسم·

متري باشا – نعم كما افاد عطوفة توفيق بك اني قدمت اقتراحا طلبت به عفو الاردني من رسوم الجنسية حيث انه يتحمل ضرائب كثيرة، وجرى التعديل، وتم التعديل · الا انه مؤخراً ظهر التعديل بالضم على رسم الجواز ·

فمعلوم ان اهالي هذه الامارة من حيث معاملاتهم التجارية مربوطين بسوريا ولا يستغني احد منهم عن الذهاب اليها ان كان غنياً او فقيراً، « ثانياً » يوجد مرضى يودون الذهاب للمستشفيات، « ثالثاً » طلبة المدارس يذهبون للتعليم، فاذا خفضت الرسوم وتخفف الحمل عنهم فهم مستحقون حيث لا تخفى الازمة الحاضرة وكثرة احتياجات الاهالي · فعليه ازيد على اقتراحي طالباً تخفيف رسوم الجنسية رحمة بالاهالي الفقراء والمحتاجين ·

توفيق بك – البحث كاف على ما اعتقد، وقد قصدت ان اوجه نظر المجلس العالي الى انه ليس من صلاحيته الغاء هذا النظام، اقول هذا ليتنبه الاعضاء المحترمون الى الامر ليكون قرار المجلس نافذاً ومحترماً ·

قاسم بك – ان اقتراح الزميل متري باشا بتخفيض رسوم الجنسية والاجابة عليه كانت حقاً من حقوق رئاسة الحكومة، ولما كان تخفيض الرسوم من صلاحيتها، الفت نظرها الى تخفيض رسوم جوازات السفر كما خفضت رسوم الجنسية قبلا·

